

فعالية التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر (دراسة حالة جهاز ANADE للفترة 2010-2019)

The effectiveness of tax incentives in encouraging investment in Algeria (ANADE case study for the period 2010-2019).

بن تريدي يحي*1

1جامعة البليدة2، yahia1ben@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/06 /27

تاريخ الاستلام: 2023/04 /29

ملخص:

تحولت الضرائب إلى أحد أهم أدوات التدخل الاقتصادي في العصر الحالي، بعدما كان دورها يقتصر على جمع الموارد المالية للدولة؛ فاليوم تعتبر الضرائب وسيلة لتوجيه الاقتصاد وتصحيح السياسات الاقتصادية، حيث تؤدي دورا مهما في التفاعلات الاقتصادية؛ تتمحور هذه الدراسة حول معرفة الدور الذي يلعبه العنصر الضريبي في التأثير على قرارات الاستثمار ومن ثم التنمية الاقتصادية، من خلال سياسة التحفيزات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحليل تأثير الحوافز الضريبية على تشجيع الاستثمار، وأظهرت الدراسة أن العوامل الغير ضريبية تلعب دورا أكبر في تحديد قرارات الاستثمار بالمقارنة مع العنصر الضريبي، وذلك بعد تقييم تكلفة الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة في إطار جهاز ANADE.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الضريبية؛ السياسة الضريبية؛ الضرائب؛ تشجيع الاستثمار.
تصنيف Jel: H29، H32.

Abstract:

Taxes have become one of the most important tools for economic intervention in the current era after their role was limited to collecting financial resources for the state. Today, taxes are considered a means of directing the economy and correcting economic policies, where they play an important role in economic interactions. This study focuses on understanding the role of the tax element in influencing investment decisions and thereby achieving economic development, through tax incentive policies. In addition, we analyzed the impact of tax incentives on encouraging investment, and the study showed that non-tax factors play a bigger role in determining investment decisions compared to the tax element. This was after evaluating the cost of tax incentives provided by the state under the ANADE program.

Keywords: tax incentives; tax policy; taxes; encouraging investment

Jel classification code : H29, H32.

1- مقدمة:

بعد ظهور مفهوم الضريبة الوظيفية أصبحت للضريبة أهداف أخرى غير هدفها المالي، حيث يمكن للضرائب التأثير على حجم الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار... الخ، ولعل أهم أدوات السياسة الضريبية المستخدمة في التأثير على الاستثمار هي الحوافز الضريبية.

في حين أن الحوافز الضريبية يمكن أن تكون فعالة في تشجيع الاستثمار، فإن فعاليتها تعتمد على عدد من العوامل، بما في ذلك تصميم الحوافز، خصائص الصناعة المستهدفة، والمناخ الاقتصادي العام للدولة؛ على سبيل المثال قد يكون الحافز الموجه للاستفادة منه شديد التعقيد فيكون غير فعال في تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك قد تكون الحوافز الضريبية أقل فاعلية في الصناعات التي تحقق أرباحا عالية بالفعل وبالتالي فهي أقل حاجة إلى الحوافز مالية؛ فما مدى فعالية التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية البحث نضع الفرضيات التالية:

- يعتبر تأثير الضرائب على قرارات الاستثمار من المسائل الحيوية في الاقتصاد، وتلجأ الحكومات إلى استخدام سياسة التحفيزات الضريبية كوسيلة لجذب وتشجيع الاستثمارات، إذ تعد هذه السياسة واحدة من الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.
- تساهم سياسة التحفيزات الضريبية التي تمنح في إطار جهاز ANADE* بشكل كبير في دعم السياسة التنموية الجزائرية؛ من خلال تعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

2- مفاهيم حول الاستثمار والتحفيزات الضريبية

حظي الاستثمار باهتمام كبير في أدبيات الاقتصاد التنموي كونه يشكل أحد أعمدته الأساسية المؤثرة، وحتى يتسنى لنا دراسة العلاقة بين سياسة التحفيزات الضريبية وتشجيع الاستثمار، يجب التطرق لمفاهيم الاستثمار والتحفيزات الضريبية (عبدالكريم، 2008، صفحة 18).

1-2- مفهوم الاستثمار

عرف الاستثمار على أنه توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات، يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمينه سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدّة، أو بمنافع غير مادية، أو هو استعمال حصيلة الادخار من السلع التي لم تستهلك في عمل أو تفاعل منتج.

أما المشرع الجزائري فعرف الاستثمار في المادة 2 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 بأنه "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية." (الطبيبي، 2020، صفحة 213)

*الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية (ANADE)، والتي كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

2-2- مفهوم التحفيز الضريبية

التحفيزات الضريبية هي عبارة عن تخفيفات تمس المعايير الضريبية النمطية أو الأساسية أو المعيارية، والهدف منها هو التأثير على بعض السلوكيات أو الأنشطة أو إعانة بعض فئات الممولين الذين يوجدون في وضعيات خاصة، كما تقوم الحكومات باستخدام النفقات الضريبية لدعم التنمية الاقتصادية، تشجيع الادخار، ترقية البحث والتطوير، تشجيع العطاءات ذات الطابع الإحساني(قدي، 2011، صفحة 118).

كما عرفها البعض، بأنها استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، ويمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمارات أو تنمية الادخار(برايح، 2016/2015، صفحة 87).

وتعرف أيضا بالإفناق الحكومي الذي يتكون من خسارة أو تأجيل الدخل الضريبي الذي ينتج عن بند في التشريع الضريبي طالما أن هذا الحكم مخالف للهيكل الأساسي للقانون الضريبي (hemels, 2017, p. 36)؛ يدور مفهوم النفقات الضريبية أو الحوافز والإعفاءات الضريبية حول اعتبارها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار ويتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها، إلا أنه من أهم أسباب منح الحوافز والإعفاءات الضريبية ما يلي(حمدي، 1999، صفحة 35):

- استحداث فرص تشغيل العمالة.
- تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية.
- تشجيع المشروعات التصديرية.
- تشجيع المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة.
- تنمية المناطق الأقل حظا من النمو.
- سياسة إحلال بعض الصناعات محل الواردات.
- تشجيع الصناعات الاستخراجية وتلك التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية.
- تشجيع النشاط السياحي.

مما سبق فإن النفقات الضريبية أو التحفيزات الضريبية تعتبر استثناء أو حالة خاصة من النظام الضريبي المرجعي*، بشكل عام هي مثل أي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، آلية تستخدمها الحكومات لتحفيز البحث والتطوير والاستثمارات بجذب رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية للنهوض بالتنمية الاقتصادية أو الاستقرار الاقتصادي؛ مع ذلك فإن التحفيزات الضريبية لها عدة مزايا وعيوب، وتشمل ما يلي:

*يعرف النظام الضريبي المرجعي على أنه مجموعة من الخصائص الهيكلية التي تستند الى النظام الضريبي قبل تطبيق أي إجراءات تفضيلية، فالنظام الضريبي المرجعي يضم العناصر الأساسية في النظام الضريبي العام مثل الوعاء الضريبي الإجمالي، هيكل المعدلات الضريبية، وحدة الإخصاع الضريبي وأيضا فترة الإخصاع الضريبي، وهذه العناصر تشكل بصفة عامة أجزاء النظام الضريبي المرجعي، أنظر أكثر مليكاوي مولود كتاب أساسيات في الضريبة المحلية والدولية.

الجدول رقم 01: جدول يوضح مزايا وعيوب التحفيزات الضريبية

العيوب	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> • قد تؤدي الحوافز الضريبية إلى حدوث تقلبات غير مقصودة من خلال ردود أفعال الشركات على ما كانت ستفعله في غياب الحافز. • غالباً ما تؤدي الحوافز الضريبية إلى عدم مساواة غير مرغوب فيها. • الحوافز الضريبية قد تآثر سلباً على الخزينة العمومية. • غالباً ما تختلف فعالية الحوافز الضريبية على مستوى الدورة الاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> • الحوافز الضريبية تنطوي على تدخل أقل في السوق من الآليات الأخرى، مما يمنح متلقي القطاع الخاص القدرة على الاحتفاظ بالاستقلالية فيما يتعلق باستخدام الحوافز. • تتطلب الحوافز الضريبية معاملات ورقية أقل من البرامج الأخرى. • الحوافز الضريبية تلغي الحاجة إلى الاستهداف المباشر للشركات الفردية التي تحتاج إلى المساعدة. • الحوافز الضريبية لها ميزة تتمثل في تحقيق رد فعل إيجابي من الصناعة. • قد تكون الحوافز الضريبية دائمة وبالتالي لا تتطلب مراجعة سنوية للميزانية. • الحوافز الضريبية لها درجة عالية من الجدوى السياسية.

المصدر: Albert N. Link, Public/Private Partnerships, Springer, Boston, 2006, p71-72.

3- سياسة التحفيزات الضريبية كألية في التأثير على الاستثمار

ان للضريبة وظيفة تهدف الدولة إلى تحقيقها، في الماضي وفي ظل الدولة الحارسة كانت وظيفة الضريبة قاصرة على تأمين الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات المرافق الأساسية للدولة، وكانت وظيفة الدولة ذات بعد مالي لان الدولة الحارسة تمنع التدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، اما بعد الحرب العالمية الأولى وعقب الازمة المالية العالمية في العام 1929، لم تعد الدولة تستطيع ان تقف موقف المتفرج امام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وبدأ الفكر الاقتصادي يتحول نحو السماح للدولة بالتدخل، وكان المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز هو المنظر للشكل الجديد للدولة التي تستطيع ان تستخدم الضريبة لتحقيق اهداف اقتصادية حيث تشكل الضريبة اداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير على الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو. وبذلك بدأ مبدأ وظيفة الضريبة بالتبلور.

فالضريبة في مفهومها المعاصر ليست شرا لايد منه للحصول على إيرادات الدولة، ولكنها في المقام الأول أداة وظيفية أي أداة لتأدية وظيفة معينة. ومن هنا اشتق مبدأ الضرائب الوظيفية. والضريبة وفقاً لهذا المفهوم ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لا ينبغي فرضها ولا مجال لاستخدامها أو استمرارها إلا إذا أسند إليها دور وظيفي وغاية محددة تسعى لتحقيقها، وإلا إذا كانت كفاءة الضريبة في تحقيقها لهذا الدور الوظيفي لا تدانيها كفاءة الأدوات الأخرى من أسلحة السياسات الاقتصادية. فإذا انتفى الهدف الوظيفي منها انتفت الحكمة من فرضها (دراز، 2003/2002، صفحة 70).

3-1- فعالية سياسة التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار

ينبغي على السياسة الضريبية عند اختيار أشكال وصور الحوافز الضريبية التي يتضمنها التشريع الضريبي ألا يكون لها اثار سلبية، كما أن الترشيح في استخدام تلك الحوافز يعد نوعا من ترشيح الانفاق الحكومي لأن هذه الحوافز في حقيقتها نفقات حكومية تتنازل عنها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية، ويتضح من خلال ما تقدم أن منح الحوافز الضريبية يجب ألا يتم دون ضوابط معنوية حتى لا تحدث اثار سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، وعليه من الواجب تصميم وتخطيط هذه الحوافز بحيث (الزين، 2010، صفحة 83):

- تكون هذه الحوافز أكثر مناسبة للمشروعات الاستثمارية.
- المفاضلة بين الحوافز الضريبية وغير الضريبية في ضوء تكلفتها.
- المفاضلة بين العائد الوطني للحوافز.
- تصميم الحافز الذي يتم اختياره لتحقيق أكبر فائض قومي واقتصادي وبين استخدامه ليصل الى تحقيق الربحية الاجتماعية.
- إعادة ترتيب الحوافز في ضوء الفائض أو ربحية هذه الحوافز، وبالتالي إخضاع الحوافز والإعفاءات الضريبية للقياس، وبالتالي استبعاد النظرة الى الحوافز والإعفاءات على أساس أنها فاقد مالي لتصبح تكلفة أو تضحية مقابل عائد.

3-2- ضوابط نجاح سياسة التحفيزات الضريبية

ومما سبق، تتطلب فعالية سياسة الحوافز الضريبية توفر عدت شروط من اجل تحفيز وتشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن اجل إنجاح ذلك نذكر أهم ضوابط والشروط الممكن اتباعها(مراد، 2016، الصفحات 125-126):

- يجب أن ينصرف تطبيق الامتيازات الضريبية الى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.
- يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لحوافز ضريبية موجهة الى نشاط لا يفيد الجميع.
- يجب تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسية أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحد من رغبتهم في الاستثمار.
- يجب أن يكون حجم التحفيز الضريبي (باستخدام سياسة التحفيزات الضريبية) هاما بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار.
- يجب تقييم مردودية الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار سياسة التحريض الضريبي، وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة، وفي هذا المجال يجب توفر إحصاءات عديدة حول حجم الاستثمارات الجديدة التي أنشئت في ظل القوانين المنظمة لهذه الحوافز وتوزيع هذه الاستثمارات بين الصناعات المختلفة، حجم رأس المال المستثمر، حجم العمال المستخدم، والأجور الموزعة.
- بالإضافة الى ذلك، يجب على سياسة التحريض الضريبي للاستثمارات عن طريق استعمال الحوافز الضريبية أن تتوافق مع إدارة المؤسسة في توظيف الموارد الناتجة عن تلك المزايا الضريبية في توسيع نشاطها وتحقيق فائض في المستقبل، كما يجب أن يؤدي نظام الاعلام دورا هاما في توعية المستثمرين على أشكال التحريض الضريبي الممنوحة لفائدتهم ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم وكيفية الاستفادة منها.

4- التحفيزات الضريبية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE

تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية والمستثمرين المؤهلين لنظام دعم نشاطات الإنتاج للسلع والخدمات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الامتيازات الضريبية التالية (MFDGI, 2020):

4-1- المزايا الممنوحة في مرحلة الانجاز

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة 252 من قانون التسجيل، للإقتناءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين المستفيدين من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» من أجل خلق نشاطات صناعية.
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب».
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو تمديد نشاط عندما يقوم بها مستثمرون مؤهلون للاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء عندما تكون وسيلة أساسية للنشاط.
- تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو تمديد النشاط عندما يقوم بها مستثمرون مستفيدون من «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب». لا يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء إلا إذا كانت وسيلة ضرورية للنشاط.

4-2- المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط، عندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها والموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء بستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال ولمدة عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».
- تمديد هذه الفترة لسنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءا من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، تمديد فترة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات وإلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات التي تقام فيها نشاطات من طرف مستثمرين مؤهلين للاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب». لمدة ثلاث (03) سنوات، بدءا من تاريخ الإنجاز. تمديد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق يجب ترقيتها وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا» وإلى عشر (10) سنوات، عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».

3-4- بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات

تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون الاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال الثلاث (30) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %.

5- دراسة التكلفة المالية للتحفيزات الضريبية الممنوحة في إطار جهاز (ANADE) للفترة 2010-2019

سنتطرق في هذه النقطة على تطور تكلفة الحوافز الضريبية التي منحتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وسنركز بشكل خاص على أهم الضرائب الرئيسية التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية، مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

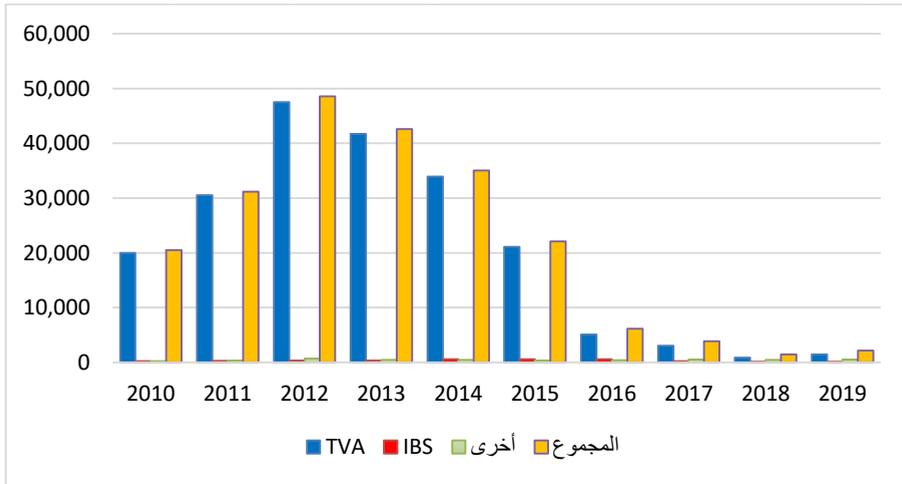
الجدول رقم 02: دراسة تركيبية الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار (ANADE)

المجموع	أخرى	IBS	TVA	السنوات
20,488	260	222	20,006	2010
31,166	352	309	30,505	2011
48,596	741	353	47,502	2012
42,587	486	364	41,737	2013
35,044	501	593	33,950	2014
22,096	382	605	21,109	2015
6,137	432	605	5,100	2016
3,890	555	267	3,068	2017
1,496	462	119	915	2018
2,165	556	109	1,500	2019
213,665	4,727	3,546	205,392	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديريةية العمليات الجبائية والتحصيل.

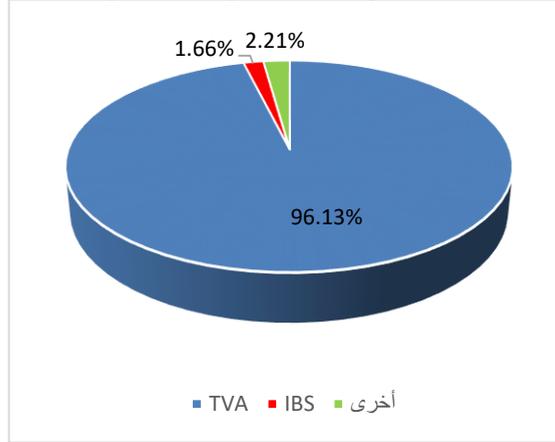
يتضمن الجدول المعروض أعلاه تطور تكلفة الحوافز الضريبية التي منحتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، والتي تركزت بشكل خاص على أهم الضرائب الوطنية التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية؛ لاحظنا أن تكلفة الحوافز الضريبية تصاعدت بشكل مستمر حتى عام 2012، حيث بلغت أعلى قيمة لها للفترة 48,596 مليون دج، ومن ثم استمرت في الانخفاض ووصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2018 بقيمة 1,496 مليون دج، وبالتالي تراجعت تكلفة الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار ANADE من عام 2012 إلى 2018 بنسبة 3248.39%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الفترة من 2010 إلى 2012 بأن الجزائر كانت تمر بحالة اقتصادية إيجابية بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، على عكس باقي الفترة التي تمت دراستها.

الشكل رقم 01: تكلفة الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار جهاز (ANADE) للفترة 2010-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديريةية العمليات الجبائية والتحصيل.

الشكل رقم 02: يوضح نسبة مساهمة أهم الضرائب لتكلفة الحوافز الضريبية لمجموع الفترة 2010-2019 في إطار جهاز (ANADE)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديريةية العمليات الجبائية والتحصيل.

من الجدول السابق والشكل رقم 01 نلاحظ ارتفاعا في تكلفة التحفيزات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حتى عام 2012، ثم تبدأ تلك التكلفة في الانخفاض المستمر حتى نهاية الفترة المدروسة، يرجع هذا التراجع في تكلفة الحوافز الضريبية إلى تأثير الرسم على القيمة المضافة TVA الممنوحة، وهي العامل الذي يحدد الزيادة أو الانخفاض في تكلفة الحوافز الضريبية الكلية، كما هو موضح في الشكل؛ كما يلاحظ أن منحى تكلفة الحوافز الضريبية الكلية يتبع نفس سلوك منحى الإعفاءات الممنوحة للرسم على القيمة المضافة، وذلك بسبب أن تكلفة الإعفاءات للرسم على القيمة المضافة للفترة الممتدة بين 2010 و2019 حظيت بالمرتبة الأولى من النسبة الإجمالية بنسبة تقدر بـ 96.13% كما هو موضح في الشكل رقم 02، تلاه الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 1.66%. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن باقي الضرائب لم تسجل نسب ملحوظة حيث سجلت وهي مجتمعة 2.21%، ومن خلال القيمة العالية لتكلفة الإعفاءات على القيمة المضافة TVA، يمكن القول إن المشرع يولي هذا الرسم أهمية كبيرة من خلال إعطاء حصص الشراء بالإعفاءات.

6- تقييم جهود الدولة لدعم الاستثمار من خلال الإعفاءات الممنوحة في إطار جهاز (ANADE) للفترة 2019-2012

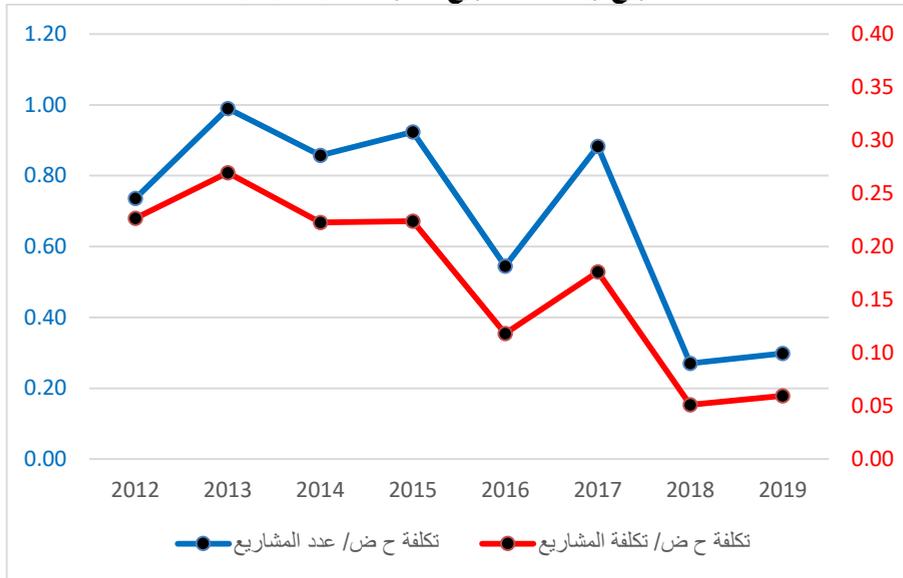
سنقوم في هذا المحور بتقييم الحوافز الضريبية التي تم منحها مع المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا دراسة العلاقة بين الحوافز الضريبية وتشجيع الاستثمار في إطار جهاز ANADE، وسوف نعتمد في هذه الدراسة على المقارنة بين تكلفة الحوافز الضريبية التي تم منحها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، وعدد المشاريع المنجزة وتكلفتها.

الجدول رقم 03: تقييم دور التحفيزات الضريبية الممنوحة لدعم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة 2012-2019

السنوات	تكلفة الحوافز الضريبية (1)	عدد المشاريع (2)	تكلفة المشاريع (3)	حاصل (2) / (1)	حاصل (3) / (1)
2012	48,596	66,023	214,388.82	0.74	0.23
2013	42,587	43,039	158,019.39	0.99	0.27
2014	35,044	40,856	157,298.35	0.86	0.22
2015	21,874	23,676	97,674.60	0.92	0.22
2016	6,137	11,262	51,933.60	0.54	0.12
2017	3,890	4,406	22,089.46	0.88	0.18
2018	1,496	5,535	29,333.82	0.27	0.05
2019	2,163	7,245	36,240.11	0.30	0.06
متوسط الفترة				0.80	0.21

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.

الشكل رقم 03: تكلفة التحفيز الضريبية الممنوحة في إطار جهاز ANADE بالنسبة لكل من تكلفة المشاريع وعدد المشاريع للفترة 2012-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديريةية العمليات الجبائية والتحصيل.

يتضح من الجدول رقم 03 أن جميع المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تستفيد من حوافز ضريبية سنوية قيمتها 800000 دج كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019؛ يوضح الشكل أعلاه أن عام 2013 شاهد أعلى مستوى لتكلفة الحوافز الضريبية بالنسبة لعدد المشاريع المستحدثة، حيث بلغت قيمتها حوالي مليون دج، وذلك بسبب قيمة الحوافز الضريبية الكبيرة التي منحت في ذلك العام. وفي الفترة المدروسة شاهدت تكلفة الحوافز الضريبية انخفاضا حادا بالنسبة لعدد المشاريع المستحدثة، خاصة في السنتين 2018 و2019، حيث بلغت 270000 و300000 دج على التوالي كتكلفة حوافز ضريبية يستفيد منها كل مشروع مستحدث، ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في منح الحوافز الضريبية في إطار جهاز ANADE بسبب الفترة الاقتصادية الصعبة التي عانت منها الجزائر.

كما يوضح الجدول أعلاه أن كل مشروع استثماري يستفيد من 800000 دج سنويا كتحويلات ضريبية في المتوسط للفترة 2012/2019، وأن متوسط تكلفة الحوافز الضريبية الممنوحة بالنسبة لتكلفة المشاريع الاستثمارية بلغ 0.21 مليون دج، أي أنه يمكن للمشروع الحصول على 210000 دج كحوافز ضريبية عند استثمار 1 مليون دج في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ومن الشكل والجدول يتضح أن أعلى قيمة سجلتها الفترة المدروسة كانت في عام 2013 بمقدار 0.27 مليون دج، بينما شاهدت الفترة انخفاضاً مستمراً حتى بلغت أدنى نقطة لها في عام 2018 بمقدار 0.05 مليون دج، أي أن كل مشروع استثماري يحصل على 50000 دج كحوافز ضريبية عند استثمار مليون دج؛ يعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في تكلفة الحوافز الضريبية الممنوحة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت تكلفة الحوافز الضريبية في عام 2013 قيمة 48596 مليون دج، بينما بلغت في عام 2018 قيمة 1496 مليون دج، أي أنها انخفضت بنسبة 3148.4%.

يبين الجدول رقم 3 أنه لا توجد علاقة طردية بين تكلفة التحفيزات الضريبية الممنوحة وعدد المشاريع المستحدثة كما هو مبين في حاصل قسمت الحوافز الضريبية على عدد المشاريع، وهذا قد يرجع إلى أن التحفيزات الضريبية لا تؤثر على قرارات الاستثمار على الأقل بالنسبة للجهاز المدروس، أي أن العوامل الغير ضريبية مثل القروض الممنوحة هي العامل المحرض للاستثمار.

7- الخاتمة:

على الرغم من تأثير الحوافز الضريبية على سلوك المستثمرين، فإنها تبقى أداة ذو حدين؛ فبينما يمكن أن تعمل الحوافز الضريبية على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدولة، إلا أنها قد تتسبب في ضياع جزء كبير من الحصيلة المالية العامة، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على الأوضاع الاقتصادية للبلاد وعلى الانفاق العام؛ لذلك يجب تقييم مدى فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار وإجراء التعديلات اللازمة لتحقيق أهدافها.

تعتمد الجزائر عدة أشكال من الحوافز الضريبية، وتشمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كإحدى الهيئات المكلفة بدعم الاستثمار؛ وبعد تقييم الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار جهاز ANADE، اتضح أن هناك تطور وزيادات في عدد المشاريع، مع ذلك تبينا لنا أن الضرائب ليست عاملا حاسما في اتخاذ قرارات الاستثمار في الجزائر، على الأقل في إطار هذا الجهاز المدروس، بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن القروض التي تم تقديمها من خلال هذا الجهاز كانت أكثر أهمية في تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة؛ ومع ذلك، يمكن أن يشير تقديم التحفيزات الضريبية للمستثمرين إلى التزام الدولة بتسهيل الاستثمار، وتقديم دليل قوي على أن البلد هو وجهة استثمارية مرغوبة؛ ولتفادي النتائج الغير مرغوبة نضع بعض التوصيات التالية:

- ينبغي تقييم فعالية التحفيزات الضريبية المقدمة ضمن سياسات التحفيز الضريبي، وذلك لتحديد مدى نجاح تلك السياسات؛ ويتطلب ذلك توفر إحصاءات متعددة تتعلق بحجم الاستثمارات الجديدة وتكلفة الحوافز الضريبية المقدمة.
- يجب وضع نظام شامل للتحفيزات الضريبية يتوافق ويتناسق تماما مع مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمار للدولة.

8- المراجع:

1. hemels, s. (2017). tax incentives for the creative industries. In k. g. sigrid hemels, *tax incentives as a creative industries policy instrument* (pp. 33-64). singapore: springer.
2. MFDGI. (2020, 12 15). *المزايا الضريبية الممنوحة للأنشطة التي يمارسها المستثمرون*. الشباب المؤهلون جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. Retrieved 04 10, 2023, from <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15-14-40-35>
3. حامد عبدالمجيد دراز. (2003/2002). *النظم الضريبية*. مصر: الدار الجامعية.
4. عبدالعظيم حمدي. (1999). *الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة*. القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مركز البحوث.
5. عبدالله الطيبي. (جوان, 2020). دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر. *مجلة اقتصاد المال والاعمال*, 5(1)، 220-211.
6. عبدالله الكريم. (2008). *ضمانات الاستثمار في الدول العربية*. عمان: دار الثقافة.
7. عبدالمجيد قدي. (2011). *دراسات في علم الضرائب*. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.
8. محمد براج. (2016/2015). دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014). *أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3*.
9. منصور الزين. (2010). *الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر*. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسة*, 47(3)، 93-79.
10. ناصر مراد. (2016). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.